

رقم 69

eur@mesco
Paper

العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي والجماعة السياسية الأوروبية في أعقاب الغزو الروسي: هل سيستمر التحول في المعاملات؟

باشاك ألبان، دكتوراه

رقم 69

eur@mesco

Paper

العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي
والجماعة السياسية الأوروبية في
أعقاب الغزو الروسي: هل سيستمر
التحول في المعاملات؟

باشاك ألبان، دكتوراه

أصبحت **يوروميسكو (EuroMeSCo)** معياراً للبحوث والدراسات الموجهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 116 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 30 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يوروميسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصيلة التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يوروميسكو.

أوراق يوروميسكو

صدرت من قبل المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الأقران الأكاديمية (Academic Peer Review): مجهول

التحرير: خورخي بينيرا ألفاريز (Jorge Piñera Álvarez)

مصمم التنسيق: ستوديو مارتن (Maurin.studio)

التدقيق اللغوي: نيل تشارلتون (Neil Charlton)

التصميم: نوريا إسبارثا (Esparza Núria)

الطباعة: ISSN 2565- 2419

DL B 27445 - 2011

Digital ISSN 2565 - 2427

فبراير (شباط) 2024

صدرت هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياتها تعبر حصراً عن آراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أوروبتي شامل ومتعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، ولسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتالانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

شكر وتقدير

أود أن أشكر هاري تزييميتراس، وإبرو تورهان، ونيلجون أريسان -إيرالب، وسينجيز غوناي على تعليقاتهم القيمة على الإصدارات السابقة من هذه الورقة. كما أنني ممتن لخمسمة من الأشخاص اللذين أجريت معهم مقابلات بدون ذكر أسمائهم واللذين وافقوا على مشاركة آرائهم معي. كما أقدر بشدة التعليقات البناءة التي أبداها أحد المراجعين المجهولين وكذلك الدعم الثمين الذي قدمه خورخي بينيرا ألفاريز وفريق المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي والجماعة السياسية الأوروبية في أعقاب الغزو الروسي: هل سيستمر التحول في المعاملات؟

باشاك ألبان، دكتوراه

أستاذ مشارك، جامعة الشرق الأوسط التقنية،
قسم العلوم السياسية والإدارة العامة/ برنامج الدراسات الأوروبية

مقدمة

بريطانيا من الاتحاد الأوروبي رمزا للتفكك والانعزالية (ريدل، 2023، ص. 298). أظهر ما يسمى «أزمة المهاجرين» أن درجة التكامل والتضامن بين أعضاء الاتحاد الأوروبي ليست عميقة وكاملة كما هو متوقع، مما يعزز الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة بالفعل (برودروميدو وآخرون، 2019، ص. 7). لقد أصبح التردد في تقاسم السيادة واضحا، وخاصة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بعد عام 2004. وأخيراً وليس آخراً، أظهرت المشاكل المرتبطة بترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن ظهور منطقة غرب البلقان باعتبارها «منطقة مهمشة وفاقدة للمصداقية وتعاني من فشل الحكم»، أن سياسة توسع الاتحاد الأوروبي ليست أيضاً محصنة ضد هذا السياق المعرض للأزمات (بيتشيف، 2012). وفي هذا السياق، كان «إنجاز الأمور» هو الأولوية على كلا الجانبين، وتم تحديد العلاقات الثنائية على نحو متزايد من خلال منطقتي المعاملات، الذي يعزز لهجوة المكثف إلى البيانات والممارسات الأمنية.

إطلاق الجماعة السياسية الأوروبية (EPC) في 6 أكتوبر (تشرين الأول) 2022 بمشاركة 44 رئيس دولة وحكومة أوروبية (بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة بالإضافة إلى تركيا) كذلك ساهم في موجة المعاملات هذه، التي تهدف إلى «التأكيد على التعاون الجيوسياسي الأوروبي في ضوء العدوان الروسي على أوكرانيا؛ ومعالجة الإجهاد الناتج عن التوسعة من خلال توفير منتدى إضافي للتبادل بين المرشحين للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء؛ فضلاً عن إنشاء منتدى للتبادل مع الجهات الأمنية من خارج الاتحاد الأوروبي» (تشرينيف، 2023). إن الهيكل المرن إلى حد ما للجماعة السياسية الأوروبية وتركيزه على تعددية الأطراف المصغرة، والذي يمكن أن يوفر قدرًا أكبر من الحرية للقادة للتركيز على اهتماماتهم المباشرة، يثير أيضاً الدهشة حول ما إذا كانت الجماعة السياسية الأوروبية ستكون منتبهة بما فيه الكفاية (وحتى لديها التفويض) لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون (يوركوفيتش، 2023).

اكتسبت العلاقات الثنائية بين تركيا والاتحاد الأوروبي بُعداً مشروطاً للاتحاد الأوروبي مع قرار هلسنكي عام 1999، الذي منح البلاد وضع الترشيح للاتحاد الأوروبي. لكن، وخاصة منذ بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا في مارس 2016، والمعروف أيضاً باسم صفقة اللاجئين بين تركيا والاتحاد الأوروبي، فإن ما نراه هو تحول شامل في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي من منظور المشروطية إلى المعاملات، إلى جانب العديد من التطورات المحلية والدولية. وفي أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، ساهمت أهمية الجغرافيا السياسية (الجيوسياسية) والأهمية المتزايدة للسياسة الواقعية أيضاً في تجديد التركيز على القضايا الاستراتيجية والعملية، مما أدى إلى إبعاد المخاوف المعيارية إلى الخلف في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وبشكل عام، فإن التحول من منظور المشروطية إلى المنطق القائم على الأمن في إطار العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي تم تحديده وتمييزه بشكل أساسي بما يسمى «التحول نحو المعاملات». وفي إطار هذا النموذج القائم على المعاملات، يرغب كل من الاتحاد الأوروبي وتركيا في ملاحقة مصالحهما القصيرة الأمد على حساب المشاركة المبدئية طويلة الأمد لبعض الوقت.

كان هذا التحول نحو المعاملات متوافقاً في الأساس مع ما يسمى بعملية «إزالة الطابع الأوروبي» في السياسة التركية. لقد ابتعدت تركيا عن معايير كوبنهاجن سياسياً ومؤسسياً. وفي الوقت نفسه، سعت القيادة التركية إلى تغيير علاقتها مع الاتحاد الأوروبي من علاقة مرشح إلى علاقة ند. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، تزامن هذا التحول مع حلقة أوسع من الأزمات المتعددة داخل الكتلة. في الواقع، منذ الأزمة الاقتصادية عام 2008، مروراً بأزمة الهجرة واللاجئين في أوروبا، وحتى عهد ترامب في الولايات المتحدة، لوحظت زيادة في الممارسات الحمائية والانفصالية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وقد أدت جائحة كورونا والقيود المرتبطة بها إلى تسريع هذا الاتجاه. لقد أصبح خروج

القائمة على المعاملات على نطاق عالمي. كما أن المعاملات بشكل علني «تفرض وضع السياسات القائمة على القيم والتي تعتبرها ضارة بالمصالح الوطنية. العلاقات القائمة على المعاملات لا تركز على قيم مشتركة، والروابط التاريخية المشتركة هي اعتبار ثانوي» (بشيروف ويلماز، 2020، ص. 167). إنها «مساومة خالصة، خالية من الأعراف والقيم» (المقابلة 1). كما أن عدم وضوح الخط الفاصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية يوفر أيضاً بيئة مواتية للمعاملات (المقابلة 5). ومع تراجع النظام الليبرالي في مرحلة ما بعد الحرب وضعفه على مدى السنوات الخمس والسبعين الماضية، فإن ما تم الترويج له يمكن أن يسمى التحالفات القائمة على القضايا والمرونة والمعاملات مع التركيز على التبعية على الملاءمة، والمصالح على القواعد، والتنفيذ على الضوابط والتوازنات (كجمان، 2022، ص. 28).

وهكذا، فإن المنظور المعاملاتي يربط بطبيعته بين السياسة الخارجية ومخاوف السياسة الداخلية، وغالباً ما يرتبط بالقيادة الشعبويين، وأبرزهم دونالد ترامب من الولايات المتحدة، وفلاديمير بوتين من روسيا، ورجب طيب أردوغان من تركيا (بشيروف وويلماز، 2020، ص. 168). يرغب هؤلاء القادة الشعبويون في تحقيق نجاحات مذهلة على المدى القصير والتي يمكن بيعها بسرعة للجمهور المحلي لتحقيق مكاسب سياسية، مما يؤدي إلى قرارات سياسية خارجية اعتبرت متهورة (زوليك، 2017). فقد أظهر استطلاع حديث للرأي أجراه المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية في 21 دولة أنه على الرغم من أن أوروبا والولايات المتحدة يُنظر إليهما على أنهما أكثر جاذبية وتتمتعان بقيمة أكثر احتراماً (أو تتمتعان بقدر أكبر من القوة الناعمة) من كل من الصين وروسيا، إلا أن هذا لا يترجم إلى اصطاف سياسي. بالنسبة لمعظم الناس في معظم البلدان - بما في ذلك بعض دول الاتحاد الأوروبي - فإن ما نشهده هو عالم انتقائي يمكنك فيه المزج والتوفيق بين شركائك حول قضايا مختلفة، بدلاً من الاشتراك في قائمة محددة من الولاء لجانب أو آخر. (جارتون- أش وآخرون، 2023). يبدو أن

وفي ضوء هذه المناقشات، فإن أهداف هذه الورقة ذات شقين. أولاً، تهدف إلى استكشاف كيف تطورت مبادرات المعاملات الأخيرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي بشكل عام ومبادرة الجماعة السياسية الأوروبية بشكل خاص وكيف نظر إليها الدبلوماسيون الأتراك وخبراء السياسة الخارجية. سيتم استكشاف هذا المسعى لفهم التصورات التركية للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مع التركيز بشكل أساسي على المعاملات الأخيرة بين الطرفين، مع التركيز بشكل خاص على ثلاث طبقات مواضيعية، وهي السياسة الخارجية والهجرة والطاقة من خلال مقابلات شبيهة منظمة مع دبلوماسيين أتراك وخبراء في السياسة الخارجية. السبب المنطقي الرئيسي وراء اختيار هذه الطبقات المواضيعية هو تحديد وتحليل ووصف الطبيعة المعقدة للعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بشكل أفضل مع التركيز بشكل خاص على مجالات السياسة هذه (أي السياسة الخارجية والهجرة والطاقة)، والتي شهدت مؤخراً أعلى كثافة من التفاعلات بين طرفين. ثانياً، تناقش الورقة أهمية الجماعة السياسية الأوروبية ضمن هذا التحول نحو المعاملات وتهدف إلى فهم ما إذا كانت الجماعة هي تداعيات أخرى للمعاملات المتزايدة. سيكون الهدف النهائي لهذه الورقة هو فهم ما إذا كانت السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، من ناحية، والعلاقات الثنائية بين تركيا والاتحاد الأوروبي، من ناحية أخرى، ستتطور بطريقة قائمة على المعاملات والأمن بشكل كامل، دون ترك أي مجال للمعيارية وسط أوجه عدم اليقين والتحديات العالمية الحالية، فضلاً عن تجميع توصيات السياسات للمستقبل.

التحول نحو العلاقات التركية- الأوروبية القائمة على المعاملات بعد عام 2015: ثلاث طبقات مواضيعية

منذ انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة في نوفمبر (تشرين الثاني) 2016، ظهرت بعض عناصر السياسة الخارجية

وفي حالة السياسة التركية، تزامن هذا الاتجاه المعاملاتي الأوسع مع التحول إلى المنطق الأمني في توجهات السياسة الخارجية التركية، خاصة بعد عام 2015، إلى جانب ابتعاد البلاد عن هوية وقيم الأمن الجماعي الغربي بالإضافة إلى تآكل الديمقراطية التركية، كما سيأتي تفصيله أدناه. بعد منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح من الواضح أنه «على الرغم من أن علاقات تركيا مع الغرب تتميز بنمط من الأزمات المتكررة، إلا أنه كان هناك شعور بأن هذه الصراعات يمكن «إدارتها» من خلال مجموعة من آليات التعاون التبادلية» (أونيس وكوتلاي، 2021، ص. 1103). وقد تزامن هذا الاتجاه المعاملاتي مع تراجع العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ بعد أوائل عام 2010. بعد عام 2005 على وجه الخصوص، وهو العام الذي بدأت فيه المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، اعتمدت الإصلاحات التي أوعز بها الاتحاد الأوروبي في البلاد بشكل أساسي على الدعم الشعبي واستخدمت لتفعيل الإصلاحات في المجالات التي يعتبرها الحزب السياسي الحالي، حزب العدالة والتنمية، حساسة. وطوال أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، استمرت انتقادات الاتحاد الأوروبي للممارسات الديمقراطية في البلاد، وفقد الاتحاد الأوروبي دوره المركزي داخل المشهد السياسي التركي.

في هذا القسم، سأستكشف كيف أدى هذا التحول العام نحو المعاملات إلى ظهور ديناميكيات المعاملات في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا وتحويل العلاقات الثنائية من خلال التدقيق في ثلاث طبقات مواضيعية: السياسة الخارجية والهجرة والطاقة.

السياسة الخارجية

طوال التسعينيات، ميز النهج المرتكز على الأمن السياسة الخارجية التركية، ويرجع ذلك أساساً إلى حالة عدم اليقين في فترة ما بعد الحرب الباردة، فضلاً عن الإرهاب المكثف لحزب العمال الكردستاني وعدم استقرار الاقتصاد الكلي الذي كانت البلاد تمر به.

الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير (شباط) 2022 كان بمثابة نقطة تحول في هذا الصدد، حيث ينظر كثير من الناس خارج الغرب إلى الأهمية الفريدة المنسوبة إلى هذه الحرب كمثال على المعايير الغربية المزدوجة. الآن، مع استمرار الحرب في أوكرانيا لمدة عامين تقريباً، ونشوب صراع كبير آخر بين إسرائيل وحماس، وتهديد حقيقي على المدى المتوسط بنشوب صراع مسلح بين الولايات المتحدة والصين حول تايوان، يبدو كما لو أن العالم أصبح يشهد حروباً متعددة، حيث يبدو من الصعب الحفاظ على تعددية الأطراف في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (جارتون- أش وآخرون، 2023).

في هذا السياق، فإن تركيز الاتحاد الأوروبي مؤخراً على مفهوم «الجيوسياسية» والميل إلى تبني منظور أكثر استناداً إلى الأمن في قرارات سياسته الخارجية، وخاصة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، ينبغي أن يُقرأ في ضوء هذا التحول نحو المعاملات. في الواقع، كان يوم 24 فبراير (شباط) 2022 بمثابة نقطة تحول تاريخية أجبرت الاتحاد الأوروبي على أن يصبح جهة فاعلة أمنية كاملة في أكبر صراع جيوسياسي في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وفي هذا الإطار، وفقاً لجوزيب بوريل، «يجب على أوروبا أن تتعلم بسرعة التحدث بلغة القوة» (جهاز العمل الخارجي الأوروبي، 2020a). وكان هذا يعني تحولاً في السرد من جانب الاتحاد الأوروبي من «أوروبا القوة المعيارية» إلى «أوروبا الجيوسياسية». وفي الواقع، فإن ميل الاتحاد المتزايد نحو اتباع نموذج سياسة أمنية أقل تأثراً بالتطلعات الليبرالية (ما يسمى «أوروبا القوة المعيارية») (مانرز، 2002، ص. 241) وأكثر اعتماداً على الحساب العقلاني «المحدود» لتكاليف وفوائد مسارات العمل البديلة – ما يسمى بالسياسة الواقعية – وصل ذروته مع الغزو. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، أثبتت الحرب أن «أوروبا في خطر أكثر مما كنا نعتقد قبل بضعة أشهر فقط» وجلبت «الصحة الجيوسياسية» للاتحاد الأوروبي (جهاز العمل الخارجي الأوروبي، 2020).

تدهورت أيضًا، خلال هذه الفترة، علاقات تركيا مع الدول المجاورة، بما في ذلك العراق وإيران وسوريا واليونان، بشكل كبير بسبب دعمها لحزب العمال الكردستاني. وهذا ما دفع الحكومات التركية إلى التقرب من الدول المجاورة من خلال سياسات وإجراءات أمنية. غير أنه، كان هناك تحول جذري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نحو سياسات أكثر تعاونية وليبرالية تحت عنوان «الأوربية». وعلى هذه الخلفية، تم تشكيل السياسة الخارجية التركية في الأساس من خلال تطورات مختلفة وأدوات سياسية جديدة اعتمدها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، وخاصة بعد عام 2009، عندما تولى هذا المنصب. من وجهة نظره، ينبغي على تركيا أن تنتهج سياسة خارجية استباقية، أولاً في المنطقة ثم في أماكن أخرى من العالم. وفي هذا السياق، تتوافق سياسة «صفر مشاكل مع الجيران» التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية والدور القيادي الذي تولته تركيا حديثاً في الشرق باعتبارها «قوة إقليمية وقوة عالمية» (داود أوغلو، 2011) مع دفع الاتحاد الأوروبي نحو الإصلاحات الديمقراطية، التي كانت لا تزال تعتبر موثوقة في ذلك الوقت (ألبان وأوزتورك، 2022). اعتمد نشاط تركيا الذي يركز على المنطقة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على بناء هوية معينة للسياسة الخارجية حددت تركيا كقوة ناعمة تعزز السلام ولها القدرة على «إقامة النظام» (داود أوغلو، 2009) في المناطق المحيطة بها، وتحديد الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز. وفي هذا السياق، تتوافق سياسة تركيا تجاه جوارها مع نهج «القوة الناعمة» للاتحاد الأوروبي وتستخدم موارد مثل «الجذب الثقافي والأيدولوجية والمؤسسات الدولية» (نאי، 1990، ص. 167).

لكن، بحلول بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تحولت السياسة الخارجية التركية بشكل كبير بعيداً عن الطابع الأوروبي وحولت سياساتها الليبرالية مرة أخرى إلى السياسات الموجهة نحو الأمن (أوغوزلو، 2016). كانت نقطة التحول الرئيسية نحو التوجه الأمني هي تحول الانتفاضة في سوريا إلى

حرب أهلية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. زادت الحدود المشتركة التي يبلغ طولها 900 كيلومتر من مخاوف تركيا الأمنية المتعلقة بإحياء إرهاب حزب العمال الكردستاني والهجمات التي يشنها أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) الذين يدخلون البلاد إلى جانب ملايين المواطنين السوريين الباحثين عن ملجأ (آياتا، 2014، ص. 95-96). الاتفاق النووي الذي وقعته الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في الأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا (مجموعة 5 + 1) مع إيران في عام 2015 فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، أتاح لإيران إمكانية لعب دور أكثر حسماً وحزماً في المنطقة (أوغوزلو، 2016، ص. 63) بالإضافة إلى تزايد هجمات داعش وحزب العمال الكردستاني التي أدت إلى مقتل العديد من المواطنين الأتراك. ويبدو أن كل هذه الأمور تظهر عملية إعادة ضبط واقعية في السياسة الخارجية التركية. وصلت الأمور إلى مستوى جديد تمامًا عندما تدخلت تركيا في شمال سوريا بعد محاولة الانقلاب عام 2016 وفعلت ذلك مرة أخرى في أوائل عام 2018 (تزياراس، 2018، ص. 597). في أغسطس (آب) 2016 ويناير (كانون الثاني) 2018، أطلقت تركيا عمليتين عسكريتين في شمال سوريا (عملية درع الفرات، وعملية غصن الزيتون) بهدف تطهير المناطق القريبة من الحدود مع تركيا من الإرهابيين، بما في ذلك حزب الاتحاد الديمقراطي، ووحدات حماية الشعب الدولية وتنظيم داعش (تورون، 2021، ص. 334). بشكل عام، خلال هذه الفترة، تم استبدال «منطق الترابط» ودور «الوسيط- التكاملي» في تركيا تدريجياً بالسعي الحازم إلى «الاستقلالية»، مصحوبة بالتدخل العسكري والدبلوماسي القسري (كوتلاي وأونيش، 2021، ص. 1086). وقد تجسد هذا التحول إلى منطق «الاستقلال الاستراتيجي» في ميل النخب الحاكمة التركية إلى التحالف مع القوى العظمى غير الغربية (مثل روسيا والصين) وموازنة النظام الهرمي الذي تقوده الولايات المتحدة ومن خلال «إضفاء الشرعية على خطاب السياسة الخارجية الذي يمكن

لكن، بحلول بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تحولت السياسة الخارجية التركية بشكل كبير بعيداً عن الطابع الأوروبي وحولت سياساتها الليبرالية مرة أخرى إلى السياسات الموجهة نحو الأمن (أوغوزلو، 2016). كانت نقطة التحول الرئيسية نحو التوجه الأمني هي تحول الانتفاضة في سوريا إلى

التركية خلال هذه الفترة (أوغوزلو، 2020، ص. 129).

وكانت هذه أيضاً الفترة التي تبنى فيها الاتحاد الأوروبي منطقاً أكثر واقعية وسياسة خارجية قائمة على الأمن. ما نراه بعد منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو استغلال مفهوم «الأمن»، مما يؤدي إلى إدراج المزيد من القضايا ضمن نطاق «الأمن» من قبل الاتحاد الأوروبي. ينعكس هذا التحول إلى حد كبير في استراتيجية الأمن العالمي للاتحاد الأوروبي لعام 2016، حيث يشمل فهم «الأمن» مرونة الدولة والمجتمع، بهدف معالجة الهشاشة الحكومية والاقتصادية والاجتماعية والمناخية والطاقة (جهاز العمل الخارجي الأوروبي، 2016، ص. 9). في هذا السياق، تم استبدال دعم الاتحاد الأوروبي لبعض القيم والأعراف السياسية بشكل متزايد بالسعي لتحقيق «ميزة نسبية جيوسياسية على روسيا» و«مترابطة مع طبقة من الدبلوماسية الجيوستراتيجية» (يونجز، 2017، ص. 6-7)، في إشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يتجه نحو نهج عملي وأكثر واقعية مرونة في سياسته الخارجية. كما قدمت الوثيقة نفسها مصطلح «الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي»، في إشارة إلى المواجهة بين الولايات المتحدة والصين والدعوة إلى موقف الاتحاد الأوروبي الذي لا يختار بين المنافسين العالميين (جهاز العمل الخارجي الأوروبي، 2016). تُظهر حجة الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل «علينا أن نحافظ على درجة معينة من الاستقلال من أجل الدفاع عن مصالحنا»، في حديثه إلى مجموعة من الصحفيين في يونيو (تموز) 2020، أن هذا المفهوم يجسد استفادة الاتحاد الأوروبي من منظور السياسة الخارجية القائم على المصالح والسعي ليصبح لاعباً جيوسياسياً عالمياً (زاندي وآخرون، 2020، ص. 5).

كان لهذا التحول في البيئة الجيوسياسية وتركيز كل من الاتحاد الأوروبي وتركيا المتجدد على منطق أمني أكثر صلابة تأثيراً مباشراً على العلاقات الثنائية بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مما جعل البعد «الأمني» سائداً كما

من خلاله للحكومة الشعبوية الاستبدادية حشد قاعدة دعمها في الداخل» كوتلاي وأونيش، 2021، ص. 1088). لقد أدى هذا السعي إلى «الاستقلال الاستراتيجي» بعد منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى توحيد تدريجي لاتجاه السياسة الخارجية التركية القائم على المصلحة. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة تأثرت وتشكلت إلى حد كبير بالتطورات السياسية العالمية والإقليمية، مما أدى إلى ظهور الديناميكيات المذكورة أعلاه فيما يتعلق بتفضيلات تركيا القائمة على الأمن: المعاملات والعودة إلى منطق الأمن الواقعي. بادئ ذي بدء، لم تضع الصراعات المحتدمة على السلطة بين الولايات المتحدة والصين وروسيا الأساس لنظام جديد متعدد الأقطاب لا يتميز بالسعي إلى القوة الصلبة فحسب، بل دفعت أيضاً بعض القوى المتوسطة المدى إلى موازنة مصالحها فيما يتعلق بما يسمى القوى العظمى (كونلي، 2023). ومع صعود الصين وروسيا فيما يسمى بالنظام المتعدد الأقطاب، ظهرت وجهات بديلة للسياسة الخارجية بالنسبة لتركيا، الأمر الذي دفعها إلى الابتعاد بعلاقاتها الحالية مع الولايات المتحدة. كما تم تقييم العلاقة الأمنية الفريدة بين تركيا وروسيا (التي تجسدت في شراء تركيا لصواريخ S-400 من قبل الأول) كدليل على تحول تركيا إلى المعاملات، مما يشير أيضاً إلى الابتعاد عن المبادئ الديمقراطية (أريسان إيرالب وآخرون، 2021). علاوة على ذلك، وبسبب تدهور البيئة الأمنية في المنطقة، اختار صناع القرار الأتراك خطاً جديداً للسياسة الخارجية أظهر بشكل متزايد أولوية المخاوف الأمنية التقليدية، خاصة بعد عام 2015 (أوغوزلو، 2020، ص. 136). التدخل العسكري الروسي في سوريا في أواخر عام 2015، وانتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة في أواخر عام 2016، وجهود ترامب المستمرة للتراجع عن إرث أوباما، والتغلغل المتزايد للصين في الشرق الأوسط، والتنافس الجيوسياسي المتزايد بين الكتلتين الشيعية والسنية، والوضع الأمني المتدهور في تركيا في الداخل، أدى ذلك كله إلى إحياء واقعي في السياسة الخارجية

مثال حقيقي في تطبيق المعاملات في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. على العكس من ذلك، يجب أن يُنظر إلى الصفقة على أنها جزء من اتجاه «المشروطة المعكوسة»، حيث يتلاعب الطرفان بمشروطة الاتحاد الأوروبي لتحقيق مصلحتهما وتقليل التكاليف المحلية التي يستلزمها الامتثال (كاسارينو، 2007، ص. 192). «استخدام المشروطة المعكوسة بمنح الحكومات المستهدفة نفوذًا سياسيًا وتصبح الهجرة ورقة مساومة» (جانفبييه، 2023، ص. 5).

لكن، لم تكن تركيا الدولة الوحيدة التي أبرم معها الاتحاد الأوروبي اتفاقيات معاملات في مجال الهجرة خلال هذه الفترة. وكجزء من استجابته لـ «أزمة الهجرة» المذكورة أعلاه، ركز الاتحاد الأوروبي مجددًا على «إبعاد» و «إعادة» المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء «المرفوضين» في معظم وثائقه المتعلقة بالهجرة (داروزا خورخي، 2021). خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن العودة في سبتمبر (أيلول) 2015 عززت ودعمت النظام القائم بالفعل لاتفاقيات إعادة القبول الرسمية للاتحاد الأوروبي (EURAs)، والاتفاقيات غير القياسية واتفاقيات إعادة القبول الفردية مع مجموعة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (أدامسون وجرينهيل، 2023، ص. 710). أما الترتيبات الأخرى، مثل «الإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان» لعام 2016 و «الإعلان المشترك بشأن التعاون في مجال الهجرة» لعام 2021، والذي ينص على عودة طالبي اللجوء المرفوضين والمهاجرين غير الشرعيين مقابل حزم مساعدات كبيرة لأفغانستان، فقد تعرضت لانتقادات شديدة من قبل جماعات حقوق الإنسان (أدامسون وجرينهيل، 2023، ص. 711).

الآن، مع ارتفاع عدد المهاجرين واللاجئين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا الغربية

حد كبير هو الإرادة السياسية الألمانية لحل «أزمة الهجرة»¹ سريعة التطور، والحفاظ على الوحدة في الاتحاد الأوروبي بين الدول الأعضاء، والحد من الأعداد المتزايدة من المهاجرين الذين يصلون إلى اليونان. كانت الدوافع من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي هي السيطرة على حدود الاتحاد الأوروبي بشكل فعال مع الحفاظ على تضامن الاتحاد الأوروبي، ومساعدة نظام اللجوء اليوناني المثقل بالأعباء، وتقليل الوفيات في البحر، إن لم يكن إيقافها، والحفاظ على الأمن داخل الاتحاد الأوروبي ضد التهديدات الخطيرة مثل داعش (كالي وآخرون، 2018، ص. 16). دعت الصفقة إلى عودة «جميع المهاجرين غير الشرعيين الجدد الذين يعبرون من تركيا إلى الجزر اليونانية وإمكانية رفض طلب اللجوء لنفس المهاجرين على أساس تحديد تركيا باعتبارها «دولة آمنة تالثة» و «دولة اللجوء الأولى» (المفوضية الأوروبية، 2016a). طوال عملية الصفقة، «ظهرت علاقة أخذ وعطاء استراتيجية ووظيفية بحثة بين بروكسل وأنقرة، حيث حافظت الأولى على موقفها التصالحي - نظرًا لاعتمادها غير المتماثل على أنقرة - حتى في مواجهة تكتيكات المساومة «القدر» (التهديدات) من قبل الأخيرة (سانتشيوغلو، 2020، ص. 175). علاوة على ذلك، تم الاتفاق أيضًا بموجب الصفقة وكذلك بيان نوفمبر (تشرين الثاني) 2015 على أنه سيتم معالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك في مؤتمرات القمة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا التي تعقد بانتظام (الحوارات رفيعة المستوى بين الاتحاد الأوروبي وتركيا)، والتي ظهرت كطريق بديل للتفاعل بين الاتحاد الأوروبي وتركيا (سانتشيوغلو، 2020، ص. 175). وهكذا، لم يتم تأطير الصفقة حقًا من خلال أجندة إيجابية أوسع لتنظيم العلاقات الثنائية أو كجزء من مشروطة الاتحاد الأوروبي، مما يشير إلى

¹ لم تكن «أزمة هجرة» في الواقع، لأن الأزمة المرتبطة بالهجرة الجماعية بعد صيف عام 2015 لم تكن بسبب هجرة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين في حد ذاتها، ولكنها كانت بشكل رئيسي بسبب الفشل من جانب الدول المضيفة للتعامل مع العملية برمتها بشكل مناسب. ومع ذلك، فإن العملية التي تلت ذلك في صيف عام 2015 والتي أدت إلى تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا ودول الاتحاد الأوروبي ستمت الإشارة إليها في هذه الورقة باسم «أزمة الهجرة» للحفاظ على الاتساق مع الأدبيات العامة.

في الاتحاد الأوروبي» (المفوضية الأوروبية، 2016b). على الرغم من صعوبة الحديث عن امتثال تركيا لمكتسبات الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، حيث تم حظر الفصل 15 («الطاقة») في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من قبل قبرص منذ عام 2009، إلا أن تركيا تمكنت من إدخال إصلاحات مستوحاة من الاتحاد الأوروبي في لوائح الطاقة المحلية. ويتم أيضاً دعم تكامل أسواق الطاقة وتطوير البنية التحتية في إطار أداة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام المقدمة لتركيا (المفوضية الأوروبية، 2014). بعد عام 1999، تم ربط روابط تركيا في مجال الطاقة مع الاتحاد الأوروبي بشروط الاتحاد الأوروبي. واعترف مسؤولو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه علناً بدور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي وربطوا هذا الدور بأفانق انضمام أنقرة إلى الاتحاد الأوروبي. وفي حين وصف منسق مشروع نابوكو في الاتحاد الأوروبي، جوزياس فان آرتسن، المشروع بأنه «نقطة انطلاق» على مسار عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، فقد سلط أولي رين، مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التوسع آنذاك، الضوء على الطاقة باعتبارها «مجالاً يسهل فيه رؤية فوائد عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي» (مذكور في سيليكبالا وفيليس، 2021، ص. 8). وقال مانويل باروزو، الذي كان في ذلك الوقت رئيساً لمفوضية الاتحاد الأوروبي، إن التعاون في مجال الطاقة «هو إحدى الحالات التي يمكننا أن نظهر فيها للرأي العام الأوروبي مدى أهمية تركيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي [...] لا ينبغي أن يُنظر إلى تركيا على أنها دولة عبء، ولكن فائدة» (فوتشيفا، 2009). وسلط المسؤولون الأتراك الضوء على أهمية أنقرة ودورها في أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، مع ربط هذا الدور بأفانق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي (جيليكبالا وفيليس، 2021، ص. 8). صرح الرئيس أردوغان أن «تركيا يمكن أن تلعب دوراً مهماً في حل مشكلة الطاقة في الاتحاد الأوروبي» (EURACTIV، 2009)، في حين أكد وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو على دور تركيا الذي لا غنى عنه في أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي (داوود أوغلو، 2008، ص. 92). وبالمثل، حققت أنقرة نتائج مهمة في عملية تحرير قطاع الكهرباء،

عبر طريق البلقان في عام 2022 (إلى أعلى مستوى منذ بدء الأزمة في عام 2015)، من المرجح أن تكون الهجرة على جدول الأعمال الثنائي (ستاماتوكو، 2023). في سبتمبر (أيلول) 2023، وقعت المفوضية الأوروبية وحكومة تركيا عقداً بقيمة 781 مليون يورو، وهو أكبر عقد منفرد يتم توقيعه من قبل الاتحاد الأوروبي على الإطلاق مع أنقرة، لتوفير أموال الاتحاد الأوروبي لشبكة أمان اجتماعي للاجئين الأكثر ضعفاً (بعثة الاتحاد الأوروبي لدى تركيا، 2023). إن مجرد تحديث الصفقة دون إعادة تقييم جوهرية سيكون بمثابة خطر كبير في حد ذاته لأنه سيؤدي إلى تعزيز طبيعة المعاملات للعلاقة الحالية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. «التعاون المستمر في مجال الهجرة دون استكمالها بالتعاون في مجالات السياسة الأخرى المرتكزة على المبادئ المعيارية، ينطوي على خطر كبير بالوقوع رهينة لقضايا جيوسياسية أكبر. التركيز الساحق على صفقة الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا يؤدي إلى تسمم العلاقة الشاملة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، حيث تخضع الصفقة نفسها للمساومات السياسية والتهامات المشتركة التي تؤدي إلى انعدام الثقة بشكل كبير على كلا الجانبين (أيدين-دوزجيت، 2021).

الطاقة

من بين جميع المواضيع أنفة الذكر، فإن الطاقة هي الأكثر احتمالاً أن تشهد منحى المعاملات فيما يتعلق بالعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. على الرغم من أن العلاقات التجارية تميل إلى أن تكون معاملات بطبيعتها، فإن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة تجاوزت المعاملات البحتة بدءاً من عام 1999، مما يجعل من المهم التأكيد على التحول على مر السنين. وفي مجال الطاقة، كانت تركيا دائماً شريكاً مهماً للاتحاد، باعتبارها دولة رئيسية لنقل الغاز. بل إن الإعلان المشترك الصادر عن اجتماع حوار الطاقة رفيع المستوى بين تركيا والاتحاد الأوروبي في عام 2015 ذهب إلى أبعد من ذلك وعرف تركيا بأنها «جسر للطاقة الطبيعية ومركز للطاقة بين مصادر الطاقة في منطقتي الشرق الأوسط وبحر قزوين وأسواق الطاقة

ما علاقة الجماعة السياسية الأوروبية بالتحول نحو المعاملات؟

إطلاق الجماعة السياسية الأوروبية في 6 أكتوبر (تشرين الأول) 2022 في براغ بحضور 44 رئيس دولة وحكومة أوروبية (بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة بالإضافة إلى الدول المرشحة مثل تركيا) يحتاج أيضاً إلى التحليل على خلفية التطورات المذكورة أعلاه على الساحة العالمية. كان ادعاء الجماعة السياسية الأوروبية هو «التأكيد على التعاون الجيوسياسي الأوروبي في ضوء العدوان الروسي على أوكرانيا؛ ومعالجة الإجهاد الناتج عن التوسعة من خلال توفير منتدى إضافي للتبادل بين المرشحين للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء؛ فضلاً عن إنشاء منتدى للتبادل مع الجهات الأمنية من خارج الاتحاد الأوروبي» (تشرينيف، 2023). تم وضع الجماعة عند منعطف مبادرات السياسة الخارجية المختلفة للاتحاد الأوروبي، وكان يُنظر إليها على أنها أداة متعددة الأطراف في إعادة ظهور سياسات القوة التقليدية وهيمنة نهج المعاملات (مازور، 2023، ص. 84). السؤال حول ما إذا كانت مطالبة الجماعة السياسية الأوروبية بملء «الفراغ الجيوسياسي في أوروبا» (مازور، 2023، ص. 84) هو مثال آخر على أن النزعات المعاملاتية المرئية في السياسة العالمية والإقليمية الموضحة أعلاه لا تزال بحاجة إلى معالجة.

الجماعة السياسية الأوروبية هي من بنات أفكار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي، على عكس سلفه فرانسوا ميتران من قبله، الذي اقترح إنشاء «كونفدرالية أوروبية» أكثر مرونة بما في ذلك روسيا، كان يهدف إلى تقديم رؤية طموحة للقدرات الاستراتيجية المحتملة لأوروبا من خلال هذه المبادرة. «على عكس ميتران، لا يسعى ماكرون إلى دمج روسيا في منظّمته الجديدة، وبدلاً من ذلك يركز على محيط أوروبا والأعضاء الطامحين منذ فترة طويلة، إلى جانب عدد قليل من الحلفاء الاقتصاديين

حيث يتوافق اعتماد تركيا لقانون سوق الكهرباء الجديد في عام 2013 إلى حد كبير مع حزمة الطاقة الثالثة للاتحاد الأوروبي (سارتوري، 2021، ص. 374).

منذ عام 2016، ومع بدء تطور الوضع في شرق البحر الأبيض المتوسط، فإن موقف الاتحاد الأوروبي واعتباراته تجاه تركيا ودورها في أمن الطاقة في أوروبا وفي المنطقة بشكل عام بدأ يأخذ صبغة أمنية، مما يمهّد الطريق لعلاقات طاقة أكثر واقعية وقائمة على المصالح بين الأطراف، التي كثيراً ما تتعطل بسبب الصراعات. وكان لتصاعد التوترات بين تركيا والدول الرئيسية الأخرى في معادلة الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، مثل مصر وإسرائيل، تأثير على تخطيط مشاريع الطاقة. تركيا، التي كانت جزءاً من كل مشروع طاقة مخطط له تقريباً والذي سيتجاوز روسيا وكانت جزءاً من ممر جنوب أوروبا، أصبحت الآن مستبعدة في الوقت الحالي من خطط شرق البحر الأبيض المتوسط، مثل منتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط (جيليكبالا وفيليس، 2021، ص. 9). واندلع التوتر المستمر بين أنقرة وأثينا بشأن احتياطات الغاز والحقوق البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط في يوليو (تموز) بعد أن أصدرت تركيا إخطاراً للبحارة «نافتيكس» تفيد بأنها سترسل سفينتها البحثية الرئيس عروج لإجراء أنشطة مسح سيزمي في المياه القريبة من جزيرة ميغيسيستي اليونانية (كاستيلوريزو). أشعل المسار المحدد للسفينة الرئيس عروج الخلاف في شرق البحر الأبيض المتوسط – الذي تصاعد بالفعل منذ عام 2019 – بإطار أممي ثلاثي الأطراف، الأساسان الأخران هما قضية قبرص ونزاع بحر إيجه (ألبان، 2020). بعد مؤتمر عبر الفيديو في 14 أغسطس (آب)، أصدر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي إعلاناً يؤكد من جديد تضامن الاتحاد الأوروبي الكامل مع اليونان وقبرص ويؤكد على وجوب احترام الحقوق السيادية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (جهاز العمل الخارجي الأوروبي، 2020b). كما أعلن الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل عدة مرات أن أنشطة التنقيب التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط قد تواجه إجراءات عقابية.

والعسكريين المقربين» (موير، 2022). «تم إنشاء الجماعة السياسية الأوروبية كسلسلة من اجتماعات القمة، كمنصة للحوار السياسي بين رؤساء الدول والحكومات الأوروبية في فترة الاضطرابات الجيوسياسية الكبيرة. وهي تسعى إلى التبادل والتنسيق والتعاون بين الحكومات» (ليبرت، 2022).

ومن ناحية أخرى، يجب أيضاً قراءة ظهور مبادرة الجماعة السياسية الأوروبية في ضوء عودة ظهور التوسعة في الأجندة السياسية للاتحاد الأوروبي. ينطوي منح وضع الترشيح لعضوية الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا ومولدوفا في يونيو (حزيران) 2022 على أمرين: أن سياسة الجوار الأوروبية كانت فاشلة (المقابلة 5)، وأن الاتحاد الأوروبي اتخذ قراراً سياسياً بشأن التوسع بسبب الحاجة المطلقة إلى جبهة شرقية آمنة مع روسيا. لكن، وبما أنه من غير المرجح أن يختتم المرشحون الجدد المفاوضات على المدى القصير، فإن الاتحاد الأوروبي يريد أن يمنح الدول المرشحة الشعور بالانتماء إلى «العائلة الأوروبية» في مواجهة روسيا بوتئين (أريسان-إيرال، 2022). وكان ماكرون قد أعلن ذلك بالفعل في 9 مايو (أيار) 2022، بحجة أن «الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يكون الوسيلة الوحيدة لتنظيم القارة» في مواجهة توسع موسكو (مالينجر، 2023).

لكن، وعلى الرغم من أنه تم تقديم الجماعة السياسية الأوروبية في الأصل كمجتمع من الدول الديمقراطية، إلا أنها لم تقدم نفسها على أنها «تحالف للقيم» منذ البداية. يمكن أيضاً اعتبار طريقة القيام بالأشياء ضمن اجتماعات الجماعة السياسية الأوروبية بمثابة دليل لدعم المعاملات في حواراتها. «في الاجتماع الأول في براغ، أجرت رئيسة وزراء السويد ماغداлина أندرسون محادثات مع الرئيس التركي أردوغان حول انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وبعدها التقت رئيسة وزراء بريطانيا آنذاك ليز تروس مع إيمانويل ماكرون لمناقشة التعاون الثنائي، لا سيما في مجال الطاقة والهجرة» (مازور، 2023، ص

² «تتكون تعاونية الطاقة لبحار الشمال (NSEC) الطوعية، والتي تركز على دعم بناء مزارع الرياح وشبكات التوزيع في المنطقة، من المفوضية الأوروبية وثمانية دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج» (فايننشال تايمز، 2022).

الاتحاد الأوروبي مناقشة جادة مع تركيا، تتجاوز مجرد المساومة على المعاملات والحسابات القائمة على الفائدة. وكما أكد أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، «كما يقول أحد التعبيرات الأمريكية، فقد حان الوقت الآن للتحدث بصراحة وبشكل عملي، وبجدية، والتعمق في تفاصيل الأمر. لقد حان الوقت لذلك» (المقابلة 4). قد يكون الحل هو البدء بالمعاملات في مجالات السياسة، لنقل العلاقة إلى مستوى مختلف، يكون أكثر مبادئًا واستنادًا إلى القواعد (المقابلة 3).

غير أنه، لا ينبغي لنا أن ننخدع بوهم المعيارية الذاتي الناتج عن الحنين إلى الماضي. سيكون من المضلل الافتراض أن العلاقات الثنائية كانت معيارية للغاية في الماضي، والآن أصبحت معاملات بالكامل. «في حين أن الاتحاد الأوروبي شعر تقليديًا براحة أكبر في «التحدث عن القيم» مع الأطراف الثالثة، إلا أنه في الممارسة العملية اختار بشكل عام «فعل المصالح»، خاصة إذا تم النظر إلى السياسات الخارجية للدول الأعضاء باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. (توتشي، 2017، ص. 498). لقد ركزت الأدبيات الأكاديمية الغنية حول «أوروبا القوة المعيارية»، كما ذكرنا، بالفعل على العلاقة الثنائية بين القيم والمصالح (على سبيل المثال الأدب، 2006؛ ديبز، 2013). في السياق الحالي، لو تم التمسك بالانقسام التقليدي بين المصالح والقيم في النهج الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الأطراف الثالثة، فمن المرجح أن تميل الموازين لصالح الأول.

ومع ذلك، كما هو الحال دائمًا، هناك مجال للتفاوض. لا يمكن لأي علاقة معاملات أن تكون معاملات بحتة في السياق الأوروبي، ربما باستثناء الهجرة (المقابلة 1). وفي الواقع، فإن تحديث اتفاقية الاتحاد الجمركي مع تركيا ينص على اقتصاد قائم على المعايير. وعلى نحو مماثل، تمثل الصفقة الخضراء الأوروبية فرصة لتجاوز المعاملات الجارية في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، ومن شأنها أن توفر إطارًا جديدًا للعمل في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، مما يسمح بشراكة منظمة

السياسية الأوروبية القادمة في النقاش حول ما إذا كانت الجماعة ستكون مكانًا آخر للمساومة على علاقات المعاملات بين أعضائها.

الخلاصة

من الطبيعي أن تكون استجابة الاتحاد الأوروبي الحازمة للغزو الروسي لأوكرانيا وتحوله الخطاب في زمن الحرب إلى (الجيو) سياسية بعد سنوات من الغموض الاستراتيجي والتردد تجاه جبهته الشرقية جديدة بالذكر. شدد كثيرون على «وحدة الاتحاد الأوروبي حتى بشأن التدابير التي يحتمل أن تكون موضع خلاف في إطار الاستجابة لحالات الطوارئ في الاتحاد الأوروبي، مثل حظر البنوك الروسية من التعامل مع سويقت، وتجميد الأصول المملوكة للأقلية الروسية الحاكمة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي واستخدام مرفق السلام الأوروبي لشراء الأسلحة لأوكرانيا» (بينتش ورايبنوفيتش، 2023، ص. 3). وأدت «نقطة التحول» (Zeitenwende) هذه، من بين أمور أخرى، إلى إطلاق برنامج دفاعي كبير لإعادة تجهيز القوات المسلحة الألمانية. في الإجمال، أدى غزو أوكرانيا إلى تحول جوهري في سرد البنية الأمنية للاتحاد الأوروبي، والذي أصبح أكثر جيوسياسية وأمنية من أي وقت مضى.

لكن، لا توجد نقطة تحول (Zeitenwende) فيما يتعلق بالعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. وشهدت العلاقات الثنائية تدهورا خطيرا على مدى العقد الماضي. وبسبب أزمارته المتعددة وردود الفعل الشعبية العنيفة، كان الاتحاد الأوروبي في مزاج دفاعي وكان مهتما بمشاكله الداخلية، ويعاني بشدة من إجهاد التوسع والأزمات المتعددة. من المؤكد أن توسعة الاتحاد الأوروبي لم تكن على جدول الأعمال حتى اندلعت الأزمة الأمنية الحالية التي تنطوي على الغزو الروسي لأوكرانيا. وحتى الآن، على الرغم من أن تركيا لا تزال دولة مرشحة رسميًا، إلا أن البيروقراطيين الأوروبيين يتحدثون في معظم الاجتماعات في بروكسل عن انضمام «9 دول» دون ذكر تركيا على وجه التحديد. وبغض النظر عن عملية الانضمام، فقد حان الوقت لكي يجري

توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن كيفية مواجهتها» (توتشي، 2017، ص. 499).

وبغض النظر عن ضرورة الظروف التي أدت إلى ظهور سردية «أوروبا الجيوسياسية»، فإن دراسة حديثة لتقييم تصورات الاندماج في الاتحاد الأوروبي لدى السكان الشباب في رومانيا وكوسوفو وألبانيا وجورجيا ومقدونيا الشمالية وتركيا تظهر أن معيارية التكامل الأوروبي لا تزال جذابة للغاية بالنسبة للشباب في هذه البلدان (ألبان وهوتي، -2024 قادمة). ومع عودة احتمالات التوسعة إلى أجندة الاتحاد الأوروبي مرة أخرى، فإن الحاجة إلى التركيز على القواعد والقيم تشكل أهمية بالغة بالنسبة للاتحاد الأوروبي إذا كان يهتم بمصداقيته وتماسكه في السياسة العالمية.

بين أنقرة وبروكسل (المقابلة 2). وفي ظل التحول الأخضر الذي يبدو أنه يحدد العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي في الأمد المتوسط، فلا يجوز تبنى أسلوب غير معياري. وبناء على ذلك، وفي ظل الظروف الحالية، فإن الحوافز الخارجية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي في إطار إعداد شروط «المعاملات» التي تم التفاوض عليها بشكل مشترك إلى جانب خطة الانضمام القائمة بالفعل، قد تكون آلية التنفيذ الأكثر فعالية لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، والثقة المتبادلة، والحوار السياسي على المدى القصير (رينرز وتورهان، 2021، ص. 422). يجب أن يميز، ما يسميه توتشي «البراغماتية المبدئية»، العلاقات الثنائية بين تركيا والاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب (توتشي، 2017). «تلعب البراغماتية دورها في تقييم البيئة الخارجية، وليس في

المراجع

- أدامسون، ف. ب. و ك. م. جرينهيل (2023)، «عقد الصفقات والدبلوماسية والهجرة القسرية للمعاملات»، الشؤون الدولية، 99 (2)، الصفحات من 707 إلى 725.
- ألبان، ب. (2020)، «المسألة القبرصية في عام 2019»، في عام 2019: السياسة العالمية والسياسة الخارجية التركية، تحرير ز. علمدار وس. أكجول أجيكميشه، ص. 22-23.
- ألبان، ب. (2021)، «الأوربة والعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي: ثلاثة مجالات، أربع فترات»، في دبليو. راينر وإي. تورهان (محرران)، العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي: النظريات والمؤسسات والسياسات، سويسرا: بالجريف ماكميلان، ص. 107 - 137.
- ألبان، ب. و أ. هوتي (-2024 قادم)، تخيل «أوروبا» في أوقات الحرب والأزمات: تصورات الشباب للتكامل الأوروبي في محيطها، سويسرا: سبرينغر.
- أريسان-إيرال، ن. س. أيدين-دوزجيت، أ. إيرال، ف. كيمان و ج. ناس (2021)، «العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي قبل قمة مارس (أذار): الطريق إلى الأمام»، IPC Policy Brief.
- أريسان-إيرال، ن. س. (2022) «هل تمخض الجبل فولد فأراً في اجتماع AST؟» «بوليتيكيول، 16 أكتوبر (تشرين الأول).
- آياتا، ب. (2014)، «السياسة الخارجية التركية في عالم عربي متغير: صعود وسقوط لاعب إقليمي»، مجلة التكامل الأوروبي 37 (1)، الصفحات من 95 إلى 112.
- أيدين دوزجيت، س. (2021)، «ما نوع الفرص والمخاطر التي سيشكلها التعاون المستمر بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في مجال الهجرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي وتركيا واللاجئين؟»، CATS Network Perspectives، يونيو (حزيران).
- باشيروف، ج. و آي. يلماز (2020)، «صعود المعاملات في العلاقات الدولية: دليل من علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي»، المجلة الأسترالية للشؤون الدولية، 74:2، 165-184.
- بيتشيف، د. (2012)، «محيط المحيط: غرب البلقان والأزمة الأوروبية»، موجز سياسات المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أغسطس (أب) 2012.
- بيتشيف، د. (2022)، «هل ستمكن الجماعة السياسية الأوروبية من أن تحافظ على تماسك أوروبا في مواجهة التهديد الروسي؟»، الجزيرة، 23 أكتوبر (تشرين الأول).
- كاسارينو، جي. بي. (2007)، «إضفاء الطابع غير الرسمي على اتفاقيات إعادة القبول في منطقة الاتحاد الأوروبي»، 42 2 (International Spectator)، ص. 179 - 196.
- كونلي، هـ. أ. (2023)، «التحالفات في عالم متغير: إعادة النظر في المشاركة عبر الأطلسي مع الدول المتأرجحة العالمية»، منشورات GMF.
- سيليكبالا، م. وسي. فيليس (2021)، «تركيا كشرريك أوروبي للطاقة والتحدي الذي يواجه الأمن الأوروبي»، CATS Network Perspectives.

دا روزا جورج، م. (2021)، «اتفاقيات إعادة القبول في الاتحاد الأوروبي: الترحيل كإجابة للنزوح؟»، في جي. ل. دياب (محرر)، الكرامة في التنقل: الحدود والهيئات والحقوق، العلاقات الدولية الإلكترونية، 16 يونيو (حزيران).

داود أوغلو، أ. (2009)، خطاب في حفل تسليم مكتب وزارة الخارجية، أنقرة، 2 مايو (أيار).

داود أوغلو، أ. (2011)، خطاب في غرفة تجارة إزمير، 9 أبريل (نيسان).

بعثة الاتحاد الأوروبي لدى تركيا (2023)، «الاتحاد الأوروبي يوقع اتفاقية بقيمة 781 مليون يورو مع تركيا لمواصلة دعم اللاجئين الأكثر ضعفاً»، 6 سبتمبر (أيلول).

ديميريول، ت. (2019)، «بين الأمن والازدهار: تركيا وآفاق التعاون في مجال الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط»، الدراسات التركية، 20 (3)، ص. 442-464.

دييز، ت. (2013)، «القوة المعيارية كهيمنة»، التعاون والصراع، 48 (2)، ص. 194-210.

جهاز العمل الخارجي الأوروبي - EEAS (2016)، «رؤية مشتركة، عمل مشترك - أوروبا أقوى: استراتيجية عالمية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي»، يونيو (حزيران).

جهاز العمل الخارجي الأوروبي - EEAS (2020a)، «منافذ عديدة - يجب على أوروبا أن تتعلم بسرعة التحدث بلغة القوة»، مقابلة مع جوزيب بوريل.

جهاز العمل الخارجي الأوروبي - EEAS (2020b)، «مؤتمر فيديو لوزراء الخارجية: النتائج الرئيسية»، 14 أغسطس (آب).

(Euractiv 2009)، «تركيا تلعب كرت الطاقة لتثبيت محادثات الانضمام للاتحاد الأوروبي».

المفوضية الأوروبية (2014)، «وثيقة المساعدة قبل الانضمام (IPA II)»، ورقة استراتيجية إرشادية لتركيا (2014-2020)، 26 أغسطس (آب).

المفوضية الأوروبية (2016)، «الاتحاد الأوروبي وتركيا يعززان علاقات الطاقة».

المفوضية الأوروبية (2023)، «تقرير تركيا 2023».

غارتون-آش، ت.، آي. كراستيف وم. ليونارد (2023)، «العيش في عالم انتقائي: ما يجب أن يتعلمه صناع السياسات الأوروبيون من الرأي العام العالمي»، موجز السياسات، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، نوفمبر (تشرين الثاني).

جانينج، جي. (2018)، «المعاملات افتراضياً: العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بحثاً عن منطلق جديد؟»، 17 (1)، Transatlantic Policy Quarterly، ص. 57 - 65.

جانفيير، أو. (2023)، «المفاوضات في أوقات الأزمات: اتفاقيات إعادة القبول بين الاتحاد الأوروبي وتركيا والاتحاد الأوروبي وباكستان و «الشروط المعكوسة»، أوراق دبلوماسية الاتحاد الأوروبي لكلية أوروبا، مايو (أيار).

يوركوفيتش، ب. (2023)، «الجماعة السياسية الأوروبية»، Explainer، المملكة المتحدة في أوروبا المتغيرة، 5 أكتوبر (تشرين الأول).

كيهان، ف. (2022)، «حلف شمال الأطلسي المنشط و«مفهومه الاستراتيجي الجديد» وسط التحديات العالمية والإقليمية»، (21 TPQ)، الصفحات 21-30.

كوتلاي، م. و ز. أونيس (2021)، «السياسة الخارجية التركية في نظام ما بعد الغرب: الاستقلال الاستراتيجي أم أشكال جديدة من الاعتمادية؟»، الشؤون الدولية، 97 (4)، ص. 1104-1085.

ماليانجر، في. (2023)، «الجماعة السياسية الأوروبية تتطلع إلى إيجاد معناها»، لوموند، 26 مايو (أيار).

مانرز، أي. (2002)، «أوروبا القوة المعيارية: تناقض في المصطلحات؟»، مجلة دراسات السوق المشتركة، 40 (2)، ص. 241.

مانرز، أي. (2006)، «إعادة النظر في أوروبا القوة المعيارية: ما وراء مفترق الطرق»، مجلة السياسة العامة الأوروبية 13 (2)، الصفحات من 182 إلى 199.

مازور، س. ك. (2023)، «تطور الجماعة السياسية الأوروبية في أوقات «الصحة الجيوسياسية» للاتحاد الأوروبي»، الكتاب السنوي الكرواتي للقانون والسياسة الأوروبية، 19، ص. 104-79.

موير، جي. سي. (2022)، «المجتمع السياسي الأوروبي لماكرون يخاطر بتقسيم الاتحاد الأوروبي إلى مستويين»، مركز ويلسون، 3 أكتوبر (تشرين الأول).

ناي، جي. س. (1990)، «القوة الناعمة»، السياسة الخارجية، 80، ص. 153 - 171.

أوغوزلو، ت. (2016)، «السياسة الخارجية التركية في العلاقة بين الديناميكيات الدولية والإقليمية المتغيرة»، الدراسات التركية 17 (1)، ص. 58 - 67.

أوغوزلو، ت. (2020)، «السياسة الخارجية التركية في نظام عالمي متغير»، All Azimuth، 9، ص. 127-139.

بينتش، أ. و م. رابينوفيتش (2023)، «الجيوسياسية والتكنولوجيا: الممثل الدولي للاتحاد الأوروبي وحرب روسيا ضد أوكرانيا»، ورقة سياسية، ن. 657، مؤسسة روبرت شومان، ص. 1-6.

برودروميدو، أ. بي. جكاكيس، أي. كوشنير، م. كيلكي، و ف. ستروميا (2019)، «مقدمة» في أ. برودروميدو وب. جكاكيس (محرران)، على طول طريق البلقان: تأثير «أزمة المهاجرين» بعد عام 2014 على المحيط الجنوبي الشرقي للاتحاد الأوروبي، برلين: مؤسسة كونراد أديناور.

راينر، دبليو. إي. تورهان (2021)، «الاتجاهات الحالية والآفاق المستقبلية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: شروط العلاقة التعاونية» في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: النظريات والمؤسسات والسياسات، تحرير دبليو. راينر وإي. تورهان، ص. 397 - 432، لندن: بالجريف.

- ريدل، ر. (2023)، «إزالة الطابع الأوروبي عن الأطراف الشرقية أو اختبار حدود التمايز: بولندا في الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي» جي. إي. فوسوم وسي. لورد (محرران)، دليل حول الاتحاد الأوروبي والخروج منه، المملكة المتحدة: دار نشر إدوارد إيجار.
- سانتشيوغلو، ب. (2020) «أزمة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي وارتفاع الوظائف في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا»، الدراسات التركية، 21 (2)، ص. 169 - 187.
- ستاماتوكو، إي. (2023)، «الاتحاد الأوروبي يوافق على إجراءات أكثر صرامة للهجرة بعد الزلازل في تركيا، سوريا»، بلقان إنسايت، 10 فبراير (شباط).
- تشرنيفا، في (2023)، «مستقبل الجماعة السياسية الأوروبية»، تعليق المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، 1 يونيو (حزيران).
- رابطة دراسات السياسة عبر أوروبا- (2023، TEPSA) «توصيات من أعضاء رابطة TEPSA إلى الرئاسة الإسبانية القادمة»، يونيو (حزيران).
- تورون، ز. (2021)، «من التقارب إلى التباعد: توافق السياسة الخارجية التركية والاتحاد الأوروبي»، في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: نظريات ومؤسسات وسياسات، تحرير دبليو. راينر وإي. تورهان، 323-46. لندن: بالجريف.
- تويجور، أي، ف. تكين، إي. سولير أي. ليتشا، و ن. دانفورت (2022)، «سياسة تركيا الخارجية وعواقبها على الاتحاد الأوروبي»، تحليل متعمق طلبته لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي AFET، البرلمان الأوروبي.
- تورهان، إي. وف. تكيين (2023)، «مستقبل المعاملات في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بعد الانتخابات في تركيا»، سلسلة ملخصات سياسات الجسر بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، 1/2023.
- تزياراس، ز. (2018)، «الاستبداد الأردوغاني وتركيا الجديدة»، دراسات جنوب شرق أوروبا والبحر الأسود، 18 (4)، ص. 593-98.
- فوتشيفا، إي. (2009)، «قد تعيد تركيا التفكير في نابوكو إذا توقفت محادثات الاتحاد الأوروبي».
- وولف، س. (2012)، البعد المتوسطي للأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة: بالجريف ماكميلان.
- يونغز، ر. (2017)، أزمة أوروبا الشرقية: جيوسياسية عدم التماثل، كامبريدج، نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج.
- زاندي، د. ب. دين، ك. كريجفر وأ. ستويتمان (2020)، «الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي في الأمن والدفاع»، تقرير Clingendael، ديسمبر (كانون الأول).
- زوليك، ر. (2017)، «الصراع في قلب السياسة الخارجية لدونالد ترامب». فاينانشال تايمز، 22 أغسطس (آب).

eur@mesco
Paper

